أزمة السكن ومشكل الإيواء بالجزائر خلال الفترة 1930 و 1954م

أ/. **محمد قريشي**
جامعة الجزائر (02) أبو القاسم سعد الله

الملخص باللغة العربية:

شهدت الجزائر في فترة 1930-1954 أزمة سكن خانقة مست الجزائريين دون المستوطنين، وكان من أسبابها التزايد الديمغرافي الرهيب للجزائريين وبروز ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن، زيادة على سياسة السلطة الاستعمارية في هذا المجال، حيث تعطلت جل المشاريع السكنية لأسباب مادية وأخرى تقنية، كما ظهرت نتيجة لذلك الأحياء القصديرية التي نمت على أطراف المدن والحواضر الكبرى وحتى على بعض أسطح العمارات، لتصبح هذه الأحياء بؤرا لجميع الأمراض والآفات الاجتماعية، وشهد حي القصبة أعلى كثافة سكانية في العالم في هذه الفترة بفعل التوافد المستمر للنازحين، وارتفعت معه أسعار السكنات في الجزائر إلى القمة، ورغم إنشاء بعض الأحياء الجديدة التي وجهت لفائدة المستوطنين، إلا أن ذلك لم يقض على هذه الأزمة وبقيت تمثل صورة واضحة للسياسة الفرنسية العامة بالجزائر.

الملخص باللغة الإنكليزية:

Algeria experienced a sever housing crisis that affected Algerians (Algerian people) from 1930 to 1954, the reasons that unbridled demographic growth and the emergence of the phenomenon of rural exodus added to that the policy of the colonial authority, so that the various development programs have experienced a major slow down for economic and technical reasons. This has led to the emergence and appearance of slums (shanty town) that have proliferated around cities and large agglomeration of even on the terraces of building, giving use of outbreaks of social flails and the spread of various diseases. During this period the quarter of "Casbah" has registered the highest density of population in

the world because of an almost permanent exodus which has led to a higher bid of real estate in Algiers, despite that efforts made to stem this phenomenon by creating new quarters, neighbourhoods and residential areas, this critical situation has only persisted, reflecting the general policy pursued by the colonial France.

الكلمات المفتاحية:
الاحتلال، أزمة السكن، أزمة الإيواء، الهجرة الريفية، سكان المدن، الأرياف، حي القصبة، المستوطنون، الأحياء القصديرية، القوربي.

- تمهيد:

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1930 إلى 1954 مشكلة خطيرة لم تجد الإدارة الاستعمارية بالجزائر حلاّ لها، نظرا لطبيعة سياستها المنتهجة بالجزائر، وهي مشكل الإيواء أو أزمة السكن التي لم تكن مؤقتة بحيث يمكن تجاوزها بإصلاحات سريعة، تمنح الجزائريين ثقة جديدة بالسياسة الفرنسية التي اهتزت أسسها، بعد انهيار قوتها العسكرية والاقتصادية أمام الألمان خلال الحرب العالمية الثانية وظهور متغيرات جيوسياسية جديدة في العالم، ولذلك لم تعط جهود حكام فرنسا بالجزائر ضمانات جديدة للسكان الجزائريين، الذين كانوا يزدادون بشكل ملفت للنظر، والتي من شأنها أن تحل لهم مشاكلهم الاجتماعية المعقدة، وعلى رأسها مشكلة السكن.

1- أسباب أزمة السكن:

تعددت أسباب هذه الأزمة التي عاشتها البلاد في تلك الحقبة، واختلفت عواملها الرئيسية، فالتسارع الديمغرافي الرهيب الذي كانت تشهده الجزائر في تلك الفترة، ساهم بشكل كبير في تعقيد هذا المشكل حيث عرفت تزايدا متواصلا في عدد المواليد، أعتبر آنذاك أحد أعلى الزيادات الطبيعية في العالم وهو ما أدى إلى تفاقم هذه الأزمة، ولكن ذلك لم يكن في الحقيقة جوهر المشكلة، فالسبب الأصلي يعود إلى السياسة التي انتهجتها الإدارة الفرنسية في هذا المجال، بسبب سوء التسيير وتوجيه كل جهودها لخدمة المستوطنين دون غيرهم من الجزائريين.

لقد كانت الإدارة الفرنسية تتماطل في إنجاز المشاريع السكنية التي انطلقت قبيل الحرب العالمية الثانية أو بعدها، إذ توقفت معظمها لمدة فاقت العشر سنوات ولم تشهد أي تقدم يذكر بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء وتكاليف التهيئة، زيادة على النقص الفادح في توفير العمال المؤهلين في الميدان، كما أن المداخل المادية الخاصة بالكراء، تراجعت كثيرا و لم تستطع الخزينة العمومية حسب الإدارة الفرنسية تحمل كل تلك التكاليف المادية [1].

إن أغلب العمارات التي شُيدت بالمدن الرئيسية الثلاث، كانت قد بنيت منذ عهد الأتراك العثمانيين، حيث لم تحاول الإدارة الفرنسية تهيئتها أو ترميمها، نظرا لقدمها وتدهورها، لتصبح مؤهلة من جديد للسكن، ففي حي القصبة مثلا، كانت أغلب هذه المباني تتكون من طابق واحد أو اثنين فقط، زيادة على أن مساحة هذا الحي تقلصت من 50 هكتارا إلى 18 هكتارا فقط،[2] بفعل الاقتطاع المتواصل لبعض الهكتارات، من طرف الإدارة الاستعمارية لإطلاق مشاريع لفائدة المستوطنين، ونزولا عند طلباتهم الخاصة بتوسيع الأحياء الأوربية المحاذية للقصبة.

كما ساهمت ظاهرة الهجرة الريفية إلى المدن الكبرى في تعقيد هذه الأزمة إذ سرعان ما تحولت الأكواخ التي تشكلت بالمدن إلى أحياء قصديرية تحمل كل الأمراض والآفات الاجتماعية، ووصل سعر السكنات المعروضة للبيع إلى قمته، حيث عرف حي "الهواء الجميل" بحسين داي بالعاصمة مثلا، توافد آلاف العائلات الجزائرية القادمة من الأرياف، وأشارت إحدى الدراسات الميدانية أجريت بهذا الحي أن عدد سكانه قد انتقل من 500 ساكن سنة 1938، إلى 6500 ساكن العام 1953، والنسبة الكبيرة لهذا الارتفاع كانت خلال الفترة الممتدة من 1945 إلى 1953، حيث تضاعف عدد السكان خلال هذه الفترة بأربع مرات وقد أشارت هذه الدراسة أن 395 عائلة من بين 558 عائلة أي حوالي 70%، استقرت بالحي سنة 1949 و93 عائلة كانت قد وصلت إلى الحي ما بين 1943 و1949، وهو ما يمثل حوالي 16%، أما باقي السكان فقد كانوا مستقرين بالحي قبل 1943.[3]

لم تحاول الإدارة الفرنسية خلق قاعدة صناعية بالجزائر ولا توسيع المشاريع السكنية بكل البلاد ولا حتى مواصلة المشاريع المتوقفة لأسباب واهية وأعذار تتعلق بشح الإمكانيات المادية والصعوبات المالية التي كانت تواجهها، لذلك بقيت المقترحات المقدمة من طرف نواب الجمعية الوطنية التأسيسية مجرد حبر على ورق دون تجسيد على أرض الواقع. ومع تزايد أعداد النازحين نحو المدن الكبرى، لم تستطع هذه المدن توفير الحد الأدنى من الشروط المطلوبة لاستقبال الوافدين الجدد نحوها ولا توفير ضروريات الحياة للنازحين إليها، و بدأت الأحياء القصديرية تنمو حول المدن الكبرى التي أصبحت مناظرها مشوهة، ولم تقم الإدارة الفرنسية بأي عمل للقضاء على هذه الظاهرة أو الحد من تفاقمها، وإنما تركت هذه الأحياء تنمو وتكبر وكأنها هي التي رتبت الأمور لذلك.

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة غزوا متواصلا للمدن من طرف النازحين نحو المدن الكبرى، حيث كان حي القصبة العتيق على سبيل المثال يعاني ضغطا ديمغرافيا رهيبا كاد أن يفجره، إذ أن الكثافة السكانية به قد تجاوزت كل التوقعات وكانت من بين أعلى النسب كثافة سكانية في العالم، حتى إن بعض السكنات الهشة لم تستطع مقاومة هذا الضغط، فحدثت انهيارات لعديد المباني كما حدث في أوت من عام 1929 عندما انهارت كليا بناية بالقصبة، وصلت حصيلتها النهائية إلى 57 ضحية، وحاول المجلس البلدي للعاصمة إيجاد حل سريع لهذه الانهيارات المتوالية للمباني القديمة واقترح تهديم "حي البحرية" بأكمله وإعادة بنائه من جديد، لكن أصحاب المحلات من التجار الأوربيين ثاروا ضد المشروع وعطلوه[4]، كما حاولوا و هي عادتهم في ذلك، معارضة إعادة إسكان المتضررين من الجزائريين في مساكن جديدة.

ورغم أن هذه الأزمة لم تجد حلا مجديا من طرف السلطات الاستعمارية، إلاّ أن تصريحات المسؤولين الفرنسيين كانت توحي بأن هذه المشكلة ما هي سوى أزمة مؤقتة، ستزول بمجرد عودة فرنسا إلى حركة التنمية الاقتصادية التي كانت تعرفها، حيث صرح الحاكم العام "روجييه ليونارد" في جويلية 1954، بأن مشكل السكن قد عرف اليوم حلاّ ولو مؤقتا، وباستطاعة فرنسا اليوم السيطرة عليه، حيث أشار إلى بعض الأمثلة عن المنشآت التي كانت

تشهدها مدينة الجزائر باعتبارها عاصمة البلاد،[5] وكان هذا التصريح ذرا للرماد في العيون ليس إلا.

2- السياسة الفرنسية في مجال السكن:

رغم انطلاق المشاريع السكنية بالجزائر منذ وقت مبكر و محاولة السلطة الفرنسية إحداث قفزة في هذا المجال، إلاّ أن أغلب هذه المشاريع بقيت مسجلة ضمن البرامج العديدة على الورق فقط، حيث تم تسجيل عدة مشاريع سكنية بالجزائر العاصمة مثلا، ففى الفترة الممتدة ما بين 1837 و1841 تم تسجيل مشروعين اثنين ثم أربعة مشاريع بين 1879 و1884، إضافة لمشروع مسجل ضمن مخطط سنة 1926،[6] لكنها بقيت تسير بوتيرة بطيئة و شهدت تعطيلات في العديدة من المرات، وأغلبها تم إلغاؤه لأسباب متعددة.

كانت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 سببا آخر لتعطل كل المشاريع المبرمجة على قلتها في هذا المجال، لأن السياسة الفرنسية في مجال السكن والتجهز لم تكن قد وجدت طريقها لتسريع وتيرة البناء، فقد كان من السهل جدا التعرف على مساكن الأهالي من الجزائريين، حيث كانت معظم سكناتهم تتكون من غرفتين صغيرتين على الأكثر، يعيش فيها عادة من 5 إلى 10 أفراد في وضع غير لائق [7] والغالبية العظمى منهم كانت تقطن "القربيات" أو "الأكواخ" التي شيدت بواسطة بعض الألواح الخشبية، أجزاء النفايات الحديدية وأجزاء من القش والقماش مع تثبيتها في أحيان أخرى بالتراب والحجارة وكانت تفتقر لأدنى ضروريات الحياة كالإنارة وقنوات الصرف الصحي.

قد قامت الحكومة الفرنسية سنة 1921 بتأسيس "ديوان السكن" بنواحي باب الوادي، العناصر والمدنية بالجزائر العاصمة، لكن هذه السياسة الجديدة في مجال السكن لم تكن لتغري الأهالي من الجزائريين لتقديم طلباتهم للحصول على سكن بسبب الشروط المادية التعجيزية للحصول على سكن بهذه الصيغة، وهو ما دفع الجزائريين إلى اللجوء إلى تشييد الأكواخ على حواف وضفاف الأودية وضواحي المدن، مدشنة بذلك أول ظهور للأحياء القصديرية بالعاصمة، وكان ذلك في 1926، حيث وصل عدد هذه الأحياء في العاصمة فقط إلى 13 تجمعا سكانيا سنة 1938، وكانت مراكز لكل أشكال البؤس الاجتماعي.

كانت مدينة قسنطينة الواقعة بين المنحدرات تفتقر لمساحات تسمح لها بالتوسع العمراني، وهو ما دفع بالنازحين نحوها إلى تشييد أحياء سكنية من القصدير على أطراف المدينة، ضمت الآلاف من الأفراد في وضع بيئي كارثي وانتشرت هذه البيوت القصديرية بشكل لافت في "بني رمسيس" التي أصبحت تمثل مهرجانا للبؤس، حيث ظهرت في وسطها كل الأمراض والأوبئة وصور التعاسة كما كان الحال في باقي مناطق الجزائر. وفي هذا الإطار صرح "مارسييه" أحد أعضاء المندوبيات المالية لمدينة قسنطينة، بأن سكان قسنطينة أضحوا في حالة من التضخم بسبب التدفق المستمر لهؤلاء الأجانب الذين يفتقدون لأي مصدر دخل والذين أفلسوا بفعل سوء مواسم الحصاد وقد قدموا لمقر المقاطعة للبحث عن أسباب العيش وهم يشكلون الآن كتلة عائمة ليس لديها ما تخسر ومستعدة لكل شيء".[8]

كما كانت مدينة عنابة تضم عددا من الأحياء القصديرية ذات الكثافة السكانية العالية، وكانت هذه الأحياء عبارة عن خليط من المهمشين، الذين يعيشون بنوع من التحايل على ظروف الحياة المعيشة المحيطة بهم ، والتي كانت تشكل تهديدا مباشرا لحياتهم، حيث كان الدخان المتصاعد من معمل معالجة الفوسفات يغطي بنفاياته من الغازات السامة، سماء البيوت القصديرية المنتشرة بالمكان، وفي هذا الإطار كتب رئيس المصلحة المركزية للعمران بالجزائر منبها سلطات الإدارة إلى أن ترك هؤلاء المساكين ضمن تلك الظروف، هو في حد ذاته عملية إنهاء لمسار الحياة البشرية بالمنطقة.[9]

لقد شهدت الجزائر بناء أحياء سكنية لفائدة المعمرين حيث عرفت فترة 1919 و1925 مثلا بناء 3226 عمارة في المدن الرئيسية الثلاث "الجزائر، وهران وقسنطينة"، وتم تشييد 917 عمارة بمدينة الجزائر 2046 عمارة بوهران، و263 عمارة بقسنطينة[10]، ولم تكن كافية لسد العجز في هذا الميدان.

كما لجأت الإدارة الفرنسية إلى فكرة تهديم بعض الأحياء العتيقة بالجزائر العاصمة وإعادة بناء عمارات أخرى مكانها، في محاولة منها لاحتواء هذه الأزمة، حيث قامت بهدم أكثر من 42 عمارة قديمة وترحيل سكانها الجزائريين إلى وجهة غير معروفة، وبناء مكانها 500 سكن لم يوزع ولا مسكنا واحدا منها على الجزائريين، رغم وجود 150 عائلة جزائرية أُخرى كانت جدران منازلها مهددة بالسقوط، و بعضها تم تصليح جدرانها، ثم سلمت بعد ترميمها للمؤسسات الاقتصادية والعسكرية الفرنسية،[11] وعلى سبيل المثال فقد تم عقد اجتماعا للمجلس البلدي للعاصمة في 1930، لمناقشة مشكل السكن وإمكانية تشييد سكنات جديدة، حيث اقترح الأعضاء بناء 7500 سكن من فئة ثلاث غرف لسد العجز المسجل بالمدينة، تم تقدير كلفتها بـ 300 مليون فرنك فرنسي دون حساب قيمة الأربعة آلاف مسكن الخاصة بتعويض العمارات الهشة القديمة، [12] وهي قيمة معتبرة جدا في تلك الفترة خاصة مع المتاعب المادية للسلطة التي كان يتحجج بها أصحاب هذا القرار.

وعرفت الجزائر عامة أثناء شهري جانفي وفيفري من عام 1954 فترة استثنائية للبرد لم تعرفها البلاد من قبل، وأدت هذه الظروف المناخية إلى الفتك بآلاف الجزائريين وخاصة الذين لم يكن لديهم سكن، وكان لهذه الحادثة وقع حاد لدى بعض الفرنسيين ومنهم "الأب بيار" الذي ندد كثيرا بسياسة الحاكم العام للجزائر " ليونارد" في مجال السكن [13] وكانت هذه الظروف تكشف دائما عيوب المسؤولين الفرنسيين، كما كانت تظهر بوضوح مدى صعوبة المعيشة بالنسبة للجزائريين خاصة بالمناطق التي كانت تعرف درجات برودة عالية كالهضاب العليا والمناطق الداخلية.

وخلال فترة 120 سنة من وجود فرنسا بالجزائر، لم تسجل الكتب والمصادر التاريخية لفرنسا إنشاء مدن حضرية متطورة وعصرية بمدينة الجزائر ولكنها سجلت عليها تسببها في إنشاء أحياء قصديرية منها حي "محي الدين" بمدينة الجزائر والذي يعتبر بحق مأساة للجزائر عامة [14] والواقع أن هذا الحي القصديري لم يكن الوحيد بالجزائر وإنما كانت هناك عدة أحياء، ومن بينها الأحياء القصديرية المنتشرة بمدينة الجزائر وهي عاصمة البلاد، ونذكر منها الأحياء القصديرية "ببراقي" و"واد أوشايح" و "الحراش" و"حي

مناخ فرنسا"، ثم اتجه بعض السكان إلى أحياء قصديرية أخرى منتشرة بالمدنية أو إلى القصبة.

وإذا أخذنا حي "بوبصيلة" الموجود بضواحي الحراش" كمثال على مثل هذه الأحياء، فإننا لا نجد بالبيت نوافذ سوى الباب كمدخل له ومساحة البيت لا تتعدى 2.2 متر مربع، وفي جزء من البيت وضعت الأفرشة على الأرض، ثم نجد موقدا أو ما يعرف لدى الجزائريين "بالكانون"[15] . وبمدينة وهران كان حي "البلانتار" يمثل قمة الأزمة بالمنطقة الغربية، كما أن شهادات أخرى كانت تتحدث عن سكان "المقابر" الذين كانوا يسكنون لمدة طويلة في مغارات تحت مقبرة "تلمسان" غير بعيدين عن مركز السلطات المحلية، وهذه المغارات كانت تجمع عدة عائلات جزائرية لا قرابة بينها سوى قرابة الدين واللغة والوطن.

وفي تحقيق ميداني أجرته فرقة " بيار بورديو"، يتحدث أحد الجزائريين بمرارة عن مشكل السكن الذي يعاني منه، فيقول " إننا نعيش مثل الحيوانات، أنظر إلى منزلي إنه ليس منزلا، إن الفرنسيين يعاملوننا كالحيوانات جميعا، عندما كنت أعمل بفرنسا على الأقل عاملني أهلها كإنسان، أما هنا فلا كرامة لي"[16].

وحتى سعر السكنات الخاصة التي كانت معروضة للبيع كان مرتفعا جدا وليس في إمكان الجزائريين دفع ثمنها الباهض، حيث أن سعر السكن الواحد المتكون من أربع غرف كان يتجاوز 192 ألف فرنك فرنسي، وحتى عندما كانت السلطات الفرنسية تخصص أحياء جديدة وحديثة لفائدة الجزائريين، كانت توجه مباشرة لفائدة الموالين لها منهم، أو الذين كانوا يعرفون بجماعة "بني وي-وي".

ولم تحاول فرنسا إطلاقا منح السكنات الجاهزة للجزائريين المحتاجين فعلا إليها، ولا حتى حاولت أيضا القضاء على تلك الأكواخ الحقيرة التي بنيت حول المدن الكبرى، وكل مشاريع فرنسا بالجزائر في قطاع السكن لم تكن تمثل سوى 1 من 40 من نسبة ما أنجزته السلطة الفرنسية بفرنسا، بالرغم من أن عدد السكان بالجزائر كان يمثل خمس سكان فرنسا.

اتجهت فرنسا إلى بناء بعض السكنات البسيطة والتقليدية لبعض الجزائريين داخل المزارع الكبرى للكولون، حتى يستقروا بها، ويستمر استغلالهم في أداء وظائفهم الفلاحية داخل المزرعة، ولم تكن هناك بيوت تتوفر على أدنى الشروط والمتطلبات الضرورية للحياة [17] وكان السكن مرتبطا بطبيعة العمل وموجه بالدرجة الأولى للفلاح المقيم بالمزرعة، أي أنه سكن مرتبط بالوظيفة بالدرجة الأولى.

تمكن أكثر من 4140 شخص سنة 1952، من الحصول على سكن من السكنات الحديثة الموجهة للكراء والتي أنشئت في المقاطعات الثلاث، و تم وضع أكثر من 20.000 سكن في متناول السكان في سنة 1953، وقد استفاد الأوربيون من معظم هذه السكنات، أما سنة 1954، فقد شهدت بناء 1946 مسكن، منها أكثر من 1195 سكن بمدينة الجزائر، 379 سكن بمدينة وهران و 342 سكن بمدينة قسنطينة.[18]

وقد بقيت مدينة الجزائر تستقطب الآلاف من المقهورين الذين فقدوا أراضيهم بالأرياف وتخلوا عنها كرها، ليلتحقوا بالعاصمة أين لم يجدوا سوى جموعا بشرية مثلهم سبقتهم إليها علها تجد ما يحقق آمالها فيها، خاصة بعد إعادة فتح عديد الورشات لتشغيل اليد العاملة البطالة، وتم موازاة لذلك إنشاء مراكز جديدة لإيواء الوافدين إليها كانت في الحقيقة مراكز تحوي أكواخا قصديرية فريدة من نوعها، وكان ذلك من الجانب الديمغرافي والاجتماعي، يمثل أكبر مأساة بمدينة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1931 إلى 1939.

إن توقف المشاريع السكنية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، صعبت من حل المشكل وأخرت إنشاء السكنات الموجهة للسكان الجزائريين بمدينة الجزائر، وخاصة بأحياء " الجنان، الناضور، المدنية، حسين داي، بوقرة - روفيقو سابقا-، مليانة، الثنية - منيرفيل سابقا-"، وبمدينة "قسنطينة" كانت مشاريع لإنشاء أحياء "بقسنطينة" و"سطيف"، أما بمنطقة "وهران" فقد كان هناك مشروع "بثنية الحد" بتيسمسيلت. وعموم هذه المشاريع لم تعرف الانطلاقة الثانية إلاّ في عام 1949، وإضافة إلى هذه المشاريع، فإن مشاريع

الترميم وإعادة البناء قد بدأت في 1947 بحي "المنادية" بمدينة "عنابة".[19]

وإضافة إلى هذه الأحياء، فقد تم في سنة 1954 إنشاء حيّين عصريين بأعالي مدينة الجزائر، وقد عرف الحيّان بإسمي "ديار السعادة" و"ديار المحصول"، وهذه الأسماء - المحصول والسعادة -، لها دلالتها الكبيرة لدى المسؤولين الفرنسيين وحتى لدى الجزائريين، فالمحصول تعني بأن الوعود التي قطعتها الإدارة الفرنسية لتحسين ظروف السكن الخاصة بالجزائريين قد تحققت، أما السعادة فهي تعني بأن الإدارة ذاتها قد ساهمت في سعادة الجزائريين فرحتهم بتوفير أهم مطلب لهم للعيش بكرامة.

كما سجلت الإدارة الفرنسية مشروعا سكنيا هاما بحي "باب الوادي" به كل شروط الحياة العصرية، وهناك مشروعات أخرى منها مشروع "حي العناصر"، الذي يمتد على مساحة 350 هكتارا ويستطيع استيعاب خمسين ألف ساكن، وميزت هذه المشاريع التماطل الكبير في عملية الانطلاق والتأخير في عملية إنهاء المشروع بسبب قلة الأموال وضعف الميزانية المخصصة لذلك، والتي لم تكن تتجاوز ثلاث مليارات فرنك فرنسي قديم، ورغم القرار الوزاري الذي صادقت عليه الحكومة في 14 أفريل 1947، والقاضي بوضع شروط جديدة قصد الاستفادة من السكن العائلي الاجتماعي، إلا أن هذا القرار لم يأت بأية نتيجة تذكر.

ونذكر هنا أن مشروع حي "الحراش" الذي لم يعرف نهايته إلاّ بعد سنوات طويلة رغم أنه لم يكن يمتد إلاّ على مساحة 170 هكتار، وله قدرة استيعاب ثلاثين ألف ساكن، ولكن هذه المشاريع وخاصة التي تم إنجازها، لم تكن تراعى فيها شروط التوزيع، وبالتالي تم منحها وتوزيعها لفائدة الأوربيين والجزائريين الموالين للإدارة الفرنسية.

كانت الحالة العامة للسكن في الجزائر في سنة 1954 فيما يخص المساكن الجاهزة من جهة، وظاهرة التوزيع غير العادل من جهة أخرى على النحو التالي:[20]

نوع السكن	مساكن مأهولة بالأوربيين		مساكن مأهولة بالجزائريين		المجموع	
	حضرية	ريفية	حضرية	ريفية	حضرية	ريفية
النوع الأوربي الحديث	198000	57500	111000	20400	309000	695900
النوع المحلي التقليدي	8000	5800	88000	1004000	96000	1201800
نوع قصديري	/	/	40000	10500	40000	90500
خيام	/	/	3000	96000	3000	102000

وقد صرح حاكم الجزائر العام "إيف شانتيو" في 1946 مع عودة انطلاقة المشاريع الصناعية الكبرى ومنها المشاريع السكنية، بأن مشكل السكن يحتل مكانه معتبرة ضمن مسائل الجزائر ولديه شخصيا، وأضاف بأن الخطر أقل لدى سكان الأرياف، أين تكون الخيمة فقط وسيلة كافية للسكن، و حتى الكوخ أيضا يمكن أن يحل المشكل هناك،[21] ولهذا السبب لم ينصب اهتمام السلطات الفرنسية على الأرياف الجزائرية، التي ظلت تعاني الإهمال و التهميش، خاصة وأن هذه الأرياف لم تكن تستقطب اهتمام المستوطنين للاستقرار بها، وإنما كانت بها مزارعهم وأراضيهم الواسعة التي كانوا يزورونها في بعض الأحيان لمراقبة تحولاتها وجمع الإيرادات المالية.

3- أثار السياسة الفرنسية في مجال السكن:

كانت مآسي السكان الجزائريين كثيرة في ميدان السكن، فقد سكنت عدة عائلات جزائرية مخازن غير صالحة للحياة وفي ظروف قاسية جدا، وبعض العائلات الأخرى كانت تعيش دون سكن وخاصة عند حدوث كوارث كالزلازل أو الفيضانات، وكمثال على ذلك نذكر أنه خلال زلزال "الشلف" الذي ضرب المدينة في 9

سبتمبر 1954، وبعد أقل من أسبوع واحد فقط، صرح رئيس بلدية الشلف " بيس قامبيليا " لإحدى الصحف، بأن حوالي 1500 عائلة جزائرية لم تجد أية خيمة تسكنها وبقيت تنام على ضوء النجوم، ولو تم التفكير جيدا لأدركنا أن فصل الشتاء يبدأ في هذه المنطقة منذ منتصف شهر أكتوبر، ولا ينتهي حتى أواخر شهر مارس.[22]

وحمل التقرير المقدم إلى المجلس البلدي لمدينة "بجاية" في 1952، المُعد من طرف النائب الأول لرئيس المجلس البلدي تعبيرا واقعيا عن معاناة السكان الجزائريين من مشكل السكن، حيث جاء فيه: " إن عددا كبيرا من السكان الجزائريين يسكنون المغارات والأنفاق، فبعضهم يعيش بـ 14 أو 15 فردا في غرفة واحدة مساحتها لا تتعدى 10 متر مربع، وفي وضعية مزرية وقرب هذه الأنفاق كانت تمر قنوات المياه القذرة وتنعدم المياه الصالحة للشرب بها مع انعدام الكهرباء.".

وبقي حوالي ثلث سكان البلاد من الحضر الجزائريين إلى غاية سنة 1954يسكنون الأحياء القصديرية، وأكثر الطبقات الفلاحية لم تكن تعرف سوى الأكواخ أو "القوربي" كسكن لها[23]، وزيادة على ذلك كان هؤلاء السكان المقهورين يعانون من مشاكل أخرى لها علاقة بمشكل السكن، فالعامل بقطاع الفلاحة غير مرغوب فيه من طرف صاحب المزرعة لأسباب عديدة، منها كبر السن وعجزه عن العمل لأسباب صحية، وعدم التخصص في عمله،... كان يطرد من عمله، وإذا ما تم الاستغناء عنه فإنه يطرد أيضا من سكن المزرعة وتصبح وجهته مجهولة.

ورغم ظهور "حركة الكفاح من أجل السكن"، وهي جمعية أروبية جزائرية أنشئت في عام 1950 وهدفها كان الدفاع عن حق الجزائريين والأوربيين في السكن على حد سواء،[24] إلاّ أن الأمور لم تعرف أي تحسين يذكر وبقيت العائلات الجزائرية دون سقف يأوي أطفالها، ولم تتمكن من توفير المبلغ المطلوب الذي يؤمن الحصول على سكن لائق.

وأمام هذه الحال الصعبة، كانت الأحياء القصديرية تنمو بتلقائية حول المدن الكبرى، وأصبحت مدن الصفيح تميز مدخل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة وغيرها من المدن، دون أن تتحرك السلطات الفرنسية ولو للتخفيف من حدة هذا المشكل

الذي أضحى يتضخم تدريجيا، ولم تبدأ المشاريع السكنية الهامة الموجهة للجزائريين إلاّ في السنوات الأخيرة من الثورة الجزائرية بعد فوات الأوان ومنها مشروع" قسنطينة" على سبيل المثال الذي جاء في عهد "شارل ديغول"، وذلك قصد إفشال الثورة وكسب ثقة الجزائريين، وتشكيكهم في قدرات الثوار.

وحتى وإن اعتبرنا أن المشكل قد عرف بعض الحلول المؤقتة والواهية في نفس الوقت، فإن الواقع يثبت عكس ذلك تماما وهذا بسبب كثرة المشاريع السكنية التي كانت تشهدها الجزائر منذ سنة 1946، ضمن ما سمي بمشروع التصنيع الكبير الذي باشره "إيف شاتينيو" وفرقته، إلاّ أن نتائج ذلك بقيت تثير أكثر من علامة استفهام، فالمشاريع السكنية كانت كثيرة، ولكن الجزائريين بقوا دائما يسكنون أحياء قصديرية تراكمت بها الأوساخ والأمراض، فأين كانت تذهب هذه السكنات؟.

إن مجمل السكنات الجاهزة بالجزائر عامة كانت توزع لفائدة السكان الأوربيين والدليل على ذلك هو أن المعدل الذي كان موجودا في العائلات الأوربية لا يتجاوز 3.6 % في الأسرة الواحدة، والمساكن التي كانت بحوزة الأوربيين كانت تلبي حاجياتهم وكان عدد الحجرات التي يشغلها المستوطنون حوالي 543.000 حجرة بمعدل 1.3 شخص في الحجرة الواحدة،[25] أما لدى الجزائريين فإن معدل الأشخاص في الحجرة الواحدة كان يفوق ستة أشخاص وأحيانا يصل المعدل إلى أقصاه في بعض المناطق، و يتعدى 12 شخص في الحجرة الواحدة كمنطقة "بجاية" التي كانت تشهد الوضعية ذاتها.[26]

ولتوضيح الأمور أكثر فإننا نأخذ مدينة الجزائر كمثال على قوة المشاريع السكنية التي شهدتها منذ 1946، التي لم يستفد منها الجزائريون رغم أنها كانت موجهة لفائدتهم، ومنها حي "الناضور1" الذي شهد بناء 29 سكن و حي "الناضور2" الذي عرف إنشاء 17 مسكن، في حين تم بناء 102 سكن بحي " الناضور3"، و فاقت العدد الإجمالي للسكنات بحي "المدنية" 120 سكن وثلاثة مراكز اجتماعية، أما حي "بوقرة" فقد شهد إنجاز 24 سكن بالقسم الثالث منه[27]، وفي

حقيقة الأمر كانت جل هذه السكنات تمنح لفائدة المستوطنين الأوربيين وبعضها لم يتم شغله من طرفهم إلا لفترات متقطعة أمام أنظار الجزائريين الذين كانوا في أمس الحاجة لهذه السكنات.

وفي تقرير أعده المتصرف الإداري لأحدى البلديات المختلطة لسيدي بلعباس أظهر فيه عيوب السياسة السكنية المعتمدة من طرف فرنسا، حيث تساءل عن كيفية تخليص الأهالي الجزائريين من سكن الخيمات المنتشرة بالمنطقة والتي كان البرد يجتاحها من كل جانب،[28] كما تحدثت التقارير عن البدو الرحل الذين كانوا سابقا قد تعودوا على حياة الترحال وبالتالي العيش داخل الخيم المنصوبة في البوادي والمناطق الصحراوية، تحولوا تدريجيا خلال ثلاثينات القرن العشرين إلى حياة الاستقرار وهو ما حتم عليهم الانتقال إلى نمط جديد من الحياة السكنية في القوربي والأكواخ الحقيرة المكونة من الصفيح والقصدير، في أسوء صور العبودية والاستغلال.

تركت هذه السياسة المنتهجة في مجال السكن من طرف الإدارة الفرنسية آثارا سلبية مست جوانب عديدة في الحياة العامة للجزائريين، فإذا كانت الأحياء المتكونة من بقايا الصفيح والقصدير قد نمت داخل مجموعات من الدواوير والأحياء السكنية وخلّصت بالتالي ولو لوقت قصير الجزائريين من هذه الأزمة، فإن الظروف المعيشية القاسية التي كانت تسود هذه الأحياء هي التي أوجدت الاستثناء فيها، حيث ظلت دائما مرتعا لكل الأوبئة والنفايات التي أوجدت سهلا خصبا لجميع الأمراض المعدية والفتاكة والتي سببت عديد الوفيات دون تحرك من السلطات الفرنسية.

لقد كانت التقارير المعدة من طرف رجال الإدارة الاستعمارية خير دليل على فشل السياسية الفرنسية في مجال السكن ليشهد شاهد من أهلها بأن الوضع العام كان فعلا خطيرا وتجاوز كل ما يمكن أن يتصوره العقل البشري، فهذه السكنات إن كانت التسمية تليق بذلك، قد تشكلت من مواد مختلفة فيها بقايا الصفيح والحطب والأقمشة والحجارة والطين، نما جلها مثل الفطريات في منحدرات وعرة وروابي أطراف المدن.

وقد سكن هذه الأكواخ و"القوربيات" فئة البؤساء الذين كانوا يشتغلون إما في الفحم وجمع النفايات أو بطالين لا عمل لهم غير التجمع في المقاهي المنتشرة بالمنطقة، ولم يكن هذا الاستقرار بهذه البيوت القصديرية بالمجان وإنما كان مفروضا على شاغليها دفع ما بين 30 إلى 40 فرنك شهريا لصاحب الأرض التي تم تشييد هذه القوربيات عليها،[29] وهو ما يؤكد من جهة أخرى فشل السياسة السكنية الفرنسية بالجزائر، وكان محظوظا جدا من استطاع الحصول على مثل هذه المزايا وتحصل على رقعة أرضية لبناء كوخه القصديري.

ذكر إحصاء مارس 1941 الخاص بمدينة الجزائر أن عدد البيوت القصديرية التي تم إنشاؤها كان 395 "قوربي"، تسكنه 1259 عائلة، تضم 4805 نسمة، ما يمثل أكثر من 10 أفراد في الكوخ الواحد، وهو رقم قياسي محزن، وكانت هذه الأحياء تتشكل من 14 منطقة أساسية تشمل أكبر تجمع سكاني في "حي محي الدين" الذي شمل 186 "قوربي" كانت تسكنه 456 عائلة تضم 1820 ساكن، وتأتي بعده مجموعة أحياء "الجزائر الوسطى" بالحي العثماني القديم بحوالي 53 قوربي، كان يضم 151 عائلة بتعداد وصل إلى 682 فرد، ثم تأتي في الأخير مجموعة جنوب العاصمة التي ضمت 130 كوخ به 30 عائلة من 969 ساكن.

كما أشار هذا التقرير إلى أوضاع هذه الأحياء التي كانت تحيط بها الأوحال من كل جانب وكانت تشكل خطرا كبيرا و دائما على الصحة العامة والأمن، ولم تكن هناك شبكة طرق ولا قنوات لصرف المياه ولا حتى مراحيض، مع انعدام تام لمياه دائمة، ويختم صاحب التحقيق بتعجبه الكبير من عدم قدرة كل هذه الظروف المزرية والأمراض الوبائية من إبادة سكان هذه الأحياء القصديرية [30]، كما أن هذه القوربيات كانت تفتقد لمداخل ومخارج لتنظيم الحي، ولا يعرف دروبها سوى ساكنها، وتنعدم فيها الإنارة أيضا، كما ظلت مرتعا للصوص والمتشردين في ديكور طبعته "فوضى منظمة"، وكانت السكنات الحقيرة الواقعة بحي "سيرفانتاس" ببلكور تأوي العديد من مدمني الخمر الذين كانوا مجبرين عند التوجه إلى سكناتهم، المرور عبر الحي الكبير للسكان المسلمين وهم مخمورين، ليصبحوا لعبة في يد الأطفال الذين كانوا ينادون الفرد منهم

"بالكيلو"[31]، وهي صفة لازمت كل المخمورين الذين يكونون في حالة متقدمة جدا من الثمالة تصل إلى حد عدم القدرة على الوقوف، وهي عبارة لازلت تستعمل حتى الآن.

إن الظاهرة الثابتة بين الأهالي الجزائريين هي البؤس، فهناك طوابير للمتسولين والبيوت القصديرية والأكواخ ومناظر العديد من الناس وهم يهيمون على وجوههم بدون هدف يمشون حفاة في الوحل والغبار،[32] لتبقى ظاهرة البيوت القصديرية صفة لازمة لكل السكنات الخاصة بالجزائريين الذين كانوا مكدسين في أحياء القصدير والأكواخ المبنية من الطين وأغصان الشجر والأبواب عبارة عن قطع من القماش والطرق غير معبدة [33] دون أن يلفت ذلك نظر حكام الإدارة الفرنسية سواء بالجزائر أو بباريس.

وهكذا بقيت العائلات الجزائرية تأمل كثيرا في الحصول على مأوى بأية طريقة كانت لتحتمي فيه من برد الشتاء وحر الصيف، دون أن تحقق من ذلك شيئا باعتبار أن كل ما كانت السلطة الفرنسية تنجزه من سكنات كانت توجه لفائدة الكولون دون غيرهم، وبقيت الأكواخ القصديرية صفة ملازمة للجزائريين فقط.

- **الهوامش:**

(1) KADDACHE, Mahfoud, **La Vie Politique à Alger de 1919 à 1939**, ENAG Editions, Alger, Algérie, 2012, P. 129.

(2) KADDACHE, **op.cit**., P. 09.

(3) NOUSCHI, André, **La Naissance du Nationalisme Algérien 1914 - 1954**, 1ère Edition, Editions de Minuits, Paris, France, 1962, P.101.

(4) KADDACHE, **op.cit**., P. 129.

(5) DOCUMENTS ALGERIENS, Synthèse Sur l'Activité Algérienne, N° du 01/01/1954 au 31/12/1954, Imprimerie Officielle, Alger, 1955, P.169.

(6) KADDACHE, **op.cit**., P. 129.

(7) مغدوري، حسان، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015، ص 133.

(8) DARMON, Pierre, **Un Siècle de Passions Algériennes, Une Histoire de l'Algérie Coloniale, 1830-1940,** Fayard, France, 2009, P., 673.

(9) **IBID**, P., 674.

(10) عدي، الهواري، **الإستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1960/1830**، ترجمة جوزيف عبد الله، الطبعة الأولى، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983، صفحة.161.

(11) BRONDE, Pasquier, **Le Problème du Logement en Algérie**, IN., Terres d'Afriques, Centre "C.R.E.E.R », Meknès, Maroc, 1948, P.161.

(12) KADDACHE, **op.cit.**, P. 09.

(13) KOURIBA, Nabhani, CHARBONNEAU, Jean CR, **Des Africains s'Interrogent,** 1ère Edition, Editions de Vieux Colombier, Paris, France, 1955, P., 112.

(14) MASSIGNON, L., **La Situation en Algérie**, IN, Esprit n° 176, Janvier 1951, Paris, 1951, P.266.

(15) BRAC DE LA PERRIERE, Caroline, **Derrière les Héros ... Les Employées de Maisons Musulmanes en Services Chez les Européens à Alger Pendant la Guerre d'Algérie, 1954 - 1962,** Collection Histoire et Perspective Méditerranéennes, 1ère Edition, L'harmattan, Paris, 1987, P. 69-71.

(16) BOURDIEU, (Pierre), DARBEL (Alain), RIVET (Jean-Paul), SEIBEL (Claude), **Travail et Travailleurs en Algérie**, Paris, Mouton et Co, 1963, P. 306.

(17) BRONDE, Pasquier, **Le Problème du Logement en Algérie**, IN., Terres d'Afriques, Centre "C.R.E.E.R », Meknès, Maroc, 1948, PP.163-164.

(18) ALGERIE, **Quelques Aspects de Problèmes Economiques et Sociaux**, Editée sur l'instruction du Robert LACOSTE, Imprimerie Officielle, Alger, 1956, P.39.

(19) DOCUMENTS ALGERIENS, **Synthèse sur l'Activité Algérienne**, n° du 01/01/1951 au 31/12/1951, imprimerie officielle, Alger, 1955, PP.269-270.

(20) OLIVIER, R., **La population en Algérie**, Rapport du Haut Comité Consultatif de la Population et de la Famille, Tome III, 1ère Edition, Paris, Editions Artistiques, 1960, PP.97-98.

(21) BISSARDON, (Henry), MONTAGUT, (Pierre), **L'Algérie, Ses Problèmes,** 1ère Edition, Editions Des Deux Fleuves, Lyon, France, 1961, P.122.

(22) JEANSON, Colette et Francis, **L'Algérie Hors la Loi**, 2ème Edition, Edition du Seuil, Paris, France, 1955, P.100.

(23) ALLEG (Henri), DE BONIS (Jacques), DOUZON (Henri. J), FREIRE (Jean), HANDIQUET (Pierre), **La Guerre d'Algérie**, Tome I, de l'Algérie des Origines à l'Insurrection, éditions Temps actuels, Paris, France, 1981, PP.145-146.

(24) BRAC DE LA PERRIERE, C., **op.cit**., P.71.

(25) OLIVIER, R., **op.cit**., P.98.

(26) ALLEG, H. et AL., **op.cit**., P.146.

(27) DOCUMENTS ALGERIENS, **Synthèse sur l'Activité Algérienne**, N° du 30/10/1945 au 31/12/1946, Imprimerie Officielle, Alger, 1955, PP.222.

(28) مغدوري، حسان، **المرجع السابق**، ص 163.

(29) **نفسه**، ص 347.

(30) **نفسه**، ص ص 347-348.

(31) **نفسه**، ص 348.

(32) ولد خليفة، محمد العربي، **الاحتلال الاستيطاني للجزائر**، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الطبعة الثانية، منشورات تالة، الجزائر 2008، ص ص 60-61.

(33) ABBAS, Ferhat, **La Nuit Coloniale, Guerre et Révolution d'Algérie,** Editions Livres, Alger, Algérie, 2011, P.150.